الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة و انعكاساتها على الأمن الاجتماعي

Economic and social effects The phenomenon of unemployment and its repercussions on social security

مراد سالي

جامعة جيلالي بونعامة _ خميس مليانة _ ولاية عين الدفلى – الجزائر

mouradsali@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/05 تاريخ القبول: 2023/04/30 تاريخ النشر: 2023/06/17

ملخص:

باتت ظاهرة البطالة كمرض او وباء يعمل على امتصاص أي تقدم أو نمو في الاقتصاد الوطني وأن البحث في مفهوم البطالة ونشوئها والأسباب المؤدية الى ظهورها في اقتصاديات العالم سواء المتقدم منها او تلك الاقتصاديات التي في طور النمو فضلا عن التعرف على الجوانب والمضاعفات والتأثيرات المباشرة منها والغير مباشرة على الكيان الاجتماعي وما تلحقه تلك الظاهرة من أضرار اقتصادية واجتماعية تطال شرائح واسعة من الفئات الاجتماعية خاصة فئة الشباب ، التي تشكل العنصر الأساسي من في بناء سياسة اقتصادية ناجحة ،كما يهدف البحث إلى إظهار الجوانب السلبية الناتجة عن مشكلة البطالة وتسليط الضوء على الجوانب ألاجتماعية و ألاقتصادية و السياسية التي تتأثر تأثرا شديدا في تلك الظاهرة مع استعراضا موجزا الى أهم المفاهيم والأسس التي اتبعتها مختلف المدارس الفكرية والاقتصادية في تعريفها وتحليلها لنشوء ظاهرة البطالة من حيث الأسباب والنتائج والتقييم والتأثير على عموم القطاعات الاقتصادية في المجتمع. متضمنين في هذا الدراسة بعضا من الطرق والوسائل التي نعتقد بنجاعتها في معالجة ظاهرة البطالة والحد من انتشارها الواسع كمحاولة في تجنيب المجتمعات النامية من كوارث وخسائر فادحة تنعكس سلبا على جوانب مختلفة من الحية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية منها .

الكلمات المفتاحية: البطالة، انعكاساتها، الآثار الاقتصادية، الآثار الاجتماعية، الأمن الاجتماعي.

Summary

The phenomenon of unemployment has become a disease or an epidemic that works to

absorb any progress or growth in the national economy, and that research is in the concept of unemployment, its emergence, and the reasons leading to its emergence in the economies of the world, whether developed ones or those economies that are in the process of growth, as well as identifying the aspects, complications, and direct and indirect effects The social entity and the economic and social damages caused by this phenomenon affect wide segments of social groups, especially the youth group, which constitute the basic element in building a successful economic policy. The research also aims to show the negative aspects resulting from the problem of unemployment. And shed light on the social, economic and political aspects that are severely affected by this phenomenon, with a brief review of the most important concepts and foundations followed by various schools of thought and economics in defining and analyzing the emergence of the phenomenon of unemployment in terms of causes, results, evaluation and impact on all economic sectors in society. Including in this study some of the methods and means that we believe to be effective in addressing the phenomenon of unemployment and limiting its wide spread as an attempt to spare developing societies from disasters and heavy losses that negatively affect various aspects of economic, social and security life.

key words : The unemployment, Its implications, economic effects, social effects, social security.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن ظاهرة البطالة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور، ان يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر، إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية

تهاوي النظام الاقتصادي إلى منزلق خطير ،حيث تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل على إضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله الأمر الذي يؤدي الى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لاحصر لها، كما تشكل أيضا مشكلة اجتماعية كبيرة تحتاج منا التأمل في نتائجها وتحليل أثارها وفق منظور المنهج العلمي، لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها في المجتمع والعمل على تقليص حجم الضرر الى اقل ما يمكن عن طريق البحث المستمر عن الطرق الناجحة والملائمة اجتماعيا واقتصاديا وتربويا، من اجل تطويق تلك المشكلة ومعالجتها في مهدها، قبل ان تصل الى مرحلة الخطر التي يصعب بعدها الخروج من دوامة الازمة دون خسائر جسيمة تلقي بظلالها على المجتمع بأسره، عانت ولازالت تعاني المجتمعات البشرية المعاصرة من مشكلة البطالة، بين فترة وأخرى إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر، كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة تتراوح مابين التجاهل التام إلى الدعم الكلي أو الجزئي لمشكلة البطالة، فأن أكثرية علماء الاجتماع يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه، ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية حيث لا تقتصر أضرار البطالة على الجانب الاقتصادي فحسب ،بل تتبع البطالة نتائج وأضرار تنعكس على الجانب الصحي والنفسي والاجتماعي، التي تحد وتشل قدرات الفرد واستعداداته البدنية كما تلحق أعباء كثيرة بأسرته وذويه إضافة إلى ما يترتب من مسؤولية وتحدي كبير ينتظر الدولة، من أعباء مالية باهظة لمتطلبات العلاج والاستشفاء للمصابين بالأمراض النفسية والجسمية من العاطلين عن العمل، فنجد نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات ويشعرون بالفشل وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة ،وأن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو النفسي، كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات وأن هذه الحالات النفسية تنعكس سلبيًّا على العلاقة بالزوجة والأبناء

وتزايد المشاكل العائلية وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني يقدم البعض منهم على شرب الخمور، يقدم البعض الاخر على الانتحار نتيجة للتوتر النفسي المصاحب للبطالة كما تزداد نسبة الجريمة كالقتل والاعتداءات الجنسية لديهم،

ومن هنا يمكن ان نطرح الاشكالية التالي : هل للبطالة ابعاد وتأثيرات اخرى على المكون الثقافي والاجتماعي للمجتمع ، وهل تكمن خطورة تأثيراتها وأضرارها البليغة التي تصيب وتؤثر في السلوكيات الاجتماعية، الامر الذي يكون سببا لنشوء بعضا من الظواهر الشاذة في الحياة اليومية والذي يكون بدوره حاضنة مناسبة لظهور الاختلالات السلوكية، في محيط العاطلين عن العمل مما يؤثر على حياتهم الاجتماعية؟

2 : البطالة مفهومها و انواعها

2-1: مفهومها وتعريفها : تعرف البطالة أنها حالة عدم وجود عمل لطالبه رغم الرغبة فيه والبحث عنه، أي وجود أشخاص لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل، إلا أنهم قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يحصلون عليه ،وبالتالي هم متعطلون عن ممارسة العمل ،أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى. ((محجوب، 1973، صفحة 10) ..

ومن خلال هذا التعريف يتضح أن ليس كل من لا يعمل فهو يمكن اعتباره عاطل عن العمل، فنجد اذن ان كلا من (التلاميذ والطلبة والمعاقين والمسنين والمتقاعدين ومن فقد الأمل في العثور على عمل ومن هم في غنى عن العمل) لا يمكن اعتبارهم عاطلين عن العمل مع العلم ان العاطل عن العمل هو كل إنسان قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه باي ثمن كان، وهدفة هوا الشغل والعمل لتحقيق حاجياته في الحياة ، في حين ينظر إلى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد على انها عدم القدرة على استيعاب أو استخدام الطاقات أو الخدمات البشرية المعروضة في سوق العمل ،الذي يعتمد على العرض والطلب

والذي يتأثر بقرارات أصحاب العمل والعمال والأنظمة التي تفرضها الدول من أجل التقيد بها وفي سوق العمل ، تتلاقى هذه القرارات مع قرارات هؤلاء الذين هم في حاجة إلى خدمات الأفراد، فالبطالة بهذا المفهوم تعني عدم استخدام القوى البشرية التي تعتمد في حياتها المعيشية اعتمادا كليا على الأجر أي على تقييم الغير لها بالرغم من حريتها القانونية بحيث يمكن تقسيم البطالة إلى مجموعتين:

- بطالة ترجع إلى عدم القدرة على العمل نتيجة عجز جسماني أو عقلي مثلا، وبطالة ترجع إلى عدم الرغبة في العمل نتيجة لأسباب نفسية أو اجتماعية.

- بطالة بالرغم من وجود مجالات عمل ولكن ترجع إلى ضعف أو سوء تنظيم سوق العمل وبطالة ترجع إلى عدم وجود مجالات عمل أي عدم قدرة رجال الأعمال على إيجاد فرص للعمل، وقد يكون ذلك لأسباب عديدة تتصل بأوضاع اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو غيرها . (هشام، 1978 صفحة 78) وعلى ذلك تعتبر البطالة سمة من سمات نظام السوق ومرتبطة بهيكله، ويتوقف حجمها على مدى فاعلية رجال الأعمال والدول ممثلة في سياساتها في القضاء على البطالة والتقليل من آثارها في الوقت المناسب، ولذلك فان معظم الاقتصاديون في هذه الأنظمة يقرون أن البطالة هي الثمن الذي تدفعه هذه المجتمعات لاهتمام النظم في الإبقاء على حرية سوق العمل، فهي تعتبر ثمنا للحرية والتخلص من الرق والاستعباد والإقطاع.

كما يمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل، والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة، (Unemployment Rate) يمكن استخدام المعادلة التالية : (زكي.، 1998، صفحة 35)

$$\text{معدل البطالة} = \left[\frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة العاملة}} \right] * 100$$

إن تفاقم حدة البطالة ونتائجها وتأثيراتها في النظام الرأسمالي دفعت بعدد كبير من المفكرين من مختلف مدارس الاقتصاد السياسي الكبرى، إلى محاولة تحليلها وتفسيرها وإبراز انعكاساتها الاجتماعية والسياسية، وواضح من خلال وجهة نظر تلك المدارس المختلفة أمثال المدرسة الكلاسيكسة القديمة والمدرسة الماركسية والمدرسة النيو كلاسيكية ومدارس اخرى وتفسيراتها للبطالة، أن كل مدرسة كانت تنطلق من موقع طبقي واجتماعي معين في التحليل بحيث كانت هذه المدارس السند الفكري والإيديولوجي لطبقات اجتماعية تريد أن تسود اقتصاديا وسياسيا، "ومن الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية (Economic Cycle) للدول، حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام (Economic Bust)، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية مؤقتة ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف، أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي،" (رافع، 2010)، وذلك معناه انه إذا كانت الدورة الاقتصادية في حالة من النشاط والانتعاش فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث نهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل ومن ثم تسجيل نسبا من الانخفاض الواضح بين صفوف العاطلين عن العمل نتيجة لامتصاصهم الى داخل سوق الشغل ، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها، مما يحقق الارتياح الاجتماعي الذي يكون للعامل الذي تحصل على عمل .

2-2- أنواع البطالة:

لم تعد البطالة في تعريفاتها ومفهومها الاقتصادي يقتصر فقط على تعريف العاطل عن العمل هو الشخص الفاقد للعمل، بل تجاوز مفهوم البطالة الى مستويات اوسع وأكثر شمولية بحيث تم تصنيف انواع عديدة من البطالة وإدخالها ضمن تعريفات البطالة، ولكي نتعرف على اشكال البطالة ارتأينا ان نلقي الضوء على البطالة بجميع انواعها وهي تصنف كالتالي:

البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment) وهي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل، وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

البطالة الهيكلية (Structural Unemployment) وهي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى، فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة،إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد .

البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي، مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل)، فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

البطالة المقنعة (Disguised Unemployment): لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير

على العملية الإنتاجية ،حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية.

البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment): وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

البطالة المستوردة (Imported Unemployment) : وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين ،بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة. (النجار، 2004، صفحة 10) .

3 : أبعاد و تأثيرات البطالة على المجتمع:

3-1 - البعد ألاقتصادي يقول "البرفسور لودفينغ فوس" من وسعكم "أن تتذكروا أنه في السياسات الاقتصادية لا توجد معجزات ،لقد قرأتم في كثير من الصحف والخطب حول ما سمي بالمعجزة الاقتصادية الألمانية وان كل بلد يستطيع أن يمر بمعجزة مماثلة من النهوض ألاقتصادي على الرغم من إصراري على القول بأن النهوض الاقتصادي لا يتأتى عن معجزة الا إنه يتأتى عن تطبيق سياسات اقتصادية سليمة، وعليه يجب أن تكون الحكومة راعية ليس للناس أنفسهم ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص والمنتجين والتجار والعمال ورجال الأعمال والمدخرين والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من أهداف بسلام. فإذا ما فعلت الحكومة ذلك وليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم أفضل كثيراً مما يمكن للحكومة أن تفعل". (نافع، 2007، صفحة 20)

ومما يجدر الإشارة اليه ان للبطالة تأثيرات اقتصادية واجتماعية عديدة حيث تؤدي البطالة الى الظواهر التالية:

- البطالة تؤدّي الى فقدان الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربّما الوحيد، ممّا يعرضّه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.

- تسبب البطالة معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل وذلك ما يحدث في كثير من الدول العربية بما فيهم الجزائر .

- تدفع البطالة الأفراد الى تعاطي الخمور والمخدّرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي.

- تدفع البطالة الأفراد الى ممارسة العنف والجريمة ومختلف السلوكات الانحرافة المنبوذة اجتماعيا

- تؤدّي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج القومي.

- تؤدّي البطالة الى زيادة العجز في الموازنة العامّة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).

- تؤدّي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة.

- تؤدّي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطّاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات.

- تؤدي البطالة الى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية، ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل، وذلك ما يحدث في المجتمع العربي ويتجلى ذلك في العدد الكبير من الشباب المهاجر بطريقة شرعية او غير شرعية بحثا عن ألعمل حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما يراود أذهان الكثير من الشباب. (م.، 2005، صفحة 30)

وبناء على ما سبق التطرق اليه هنا ننطلق في النظر الى السياسات الاقتصادية السليمة التي يجب تبنيها ليتمكن المجتمع من الاستمرار في طريقه نحو التطور والتقدم، وتحقيق

معدلات نمو اقتصادية تضفي على سياسة التنمية المزيد من فرص تحولها من سياسة تنموية بحتة الى تحقيق عامل الاستدامة، الكفيل برفع الاقتصاد بجميع العناصر الضرورية لتامين النمو الاقتصادي وبالنسب المعقولة، فلا يمكن ترك المبادرة من جانب واحد الى القطاع الخاص باتخاذ عنصر المبادرة وحيدا دون ضوابط وقوانين تحد من طموحاته ،وتهذبها باتجاه السياسة التنموية المنشودة وكما لا يمكن إطلاق يد القطاع العام هكذا دون وجود عامل المنافسة من قبل القطاع الخاص، والرقابة النوعية لكي يتمكن القطاع العام من مواصلة التطور والاندفاع نحو الأمام تحت مظلة التطور وتحسين الجودة ألإنتاجية فإذا ان إتباع سياسات اقتصادية سليمة ستمكن الاقتصاد من تدعيم فرص نموه وثباته حتى في حالة وقوع الازمات، من خلال السياسات السليمة الوقائية من تفشي وانتشار البطالة وذلك بخلق مناصب شغل وخلق اقتصاديات متنوعة من حيث كمية المنتوج والجودة .

3-2- البعد الاجتماعي : تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماع ، حيث تمثل البطالة ان قدر لها الانتشار بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تملك مخزونا من الطاقة الإنتاجية خطرا حقيقيا على صحة المجتمع الأمر الذي يعيق اي مجتمع متخلف الى ان ينموا ويرتقي الى مصاف المجتمعات المتقدمة فنيا وعلميا واقتصاديا، وكما ان لهذا الداء اثارا تدميرية سايكلوجية (نفسية) على صحة المجتمع وعافيته، وبكل قطاعاته المتنوعة حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعتريهم جملة من الخصائص السايكلوجية التي نتوقف عند العض منها:

- يفتقد العاطلون عن العمل الى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.

- يستشري الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من اقرانهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية.

- وقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة .

- أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.

- أن البطالة تولد عند الفرد شعورا بالنقص بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال.

- كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وعدم تقدير المجتمع فتنشأ لديه العدوانية والإحباط، وكما ان البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث أن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات، وبقية أفراد الأسرة سلبا مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل اهم مكون من مكونات المجتمع العام. (العدواني، 1990، صفحة 72).

وعليه فان البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف وإنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف، ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها في حين ان الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع، وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة

نسبة الجريمة، وبخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل مصالح الامن (الأجهزة الأمنية).

تؤدي حالة البطالة لدى الافراد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي إضافة، إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية، فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم، إضافة إلى أن العاطلين عن العمل يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية، التي تنتج من جراء البطالة، وقد اعدت دراسات وابحاث وتجارب في هذا الخصوص كالدراسة التي قام بها كل من "**(Waters & Moore)** حيث أكدت على وجود علاقة بين البطالة وحالة التوتر النفسي عند الفرد، وذلك من خلال مقارنة الحالة النفسية بين الأفراد العاطلين والعاملين، إذ دلت نتائج الدراسة على أن حالة التوتر النفسي ترتفع بشكل ملحوظ لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين. وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف السايكولوجية لدى الافراد **(Psychological Functions)** تؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على التوازن والاستقرار النفسي ،حيث ترتبط هذه الوظائف بحالة العمل والتعطل عند الفرد. فالعمل يدعم ويعزز الوظائف التالية:

- تنظيم وجدولة الوقت.- اللقاء والاتصال الاجتماعي- المشاركة في تحقيق أهداف أو مقاصد عامة.- تحقيق الذات – المكانة والهوية. " (العبادي، 2015، صفحة 37).

ولذلك انه في حالة البطالة يفتقد الفرد هذه الوظائف على اعتبار أنه ليس هناك ما يدفعه أو يتطلب منه القيام بها، الأمر الذي يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة مما يحد من توافقه وتفاعله مع المجتمع ومما يمكن الاشارة اليه انه كما ثبت أن العاطلين عن العمل ممن تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل، ثم لم يتمكنوا من ذلك يصابون

بحالة من الملل والوحدة والشعور بالغضب نحو المجتمع إضافة إلى الشعور بحالة من البؤس والعجز، علماً أن بعض الدراسات أكدت ازدياد وجود حالة الشعور بعدم الرضا عن الحياة لدى العاطلين عن العمل أكثر مما هي عليه لدى العاملين بدوام كامل، لذا تحدث حالة البطالة خللاً في عملية التكيف النفسي – الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل والإخفاق مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء، وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب، التي تؤدي بالفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات وسيلة للخروج أو الهروب من معاناة الواقع ومواجهته، علماً أن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان ،وذلك لما يلازم حالة الاكتئاب النفسي من توتر وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية.

3-3 - البعد السياسي: إن الوضع السياسي والأمني يلعب أيضا دورا كبيرا في تغيير معدلات البطالة بشكل عام في مجتمع كان، حيث نجد ان الدول التي يكون فيها النظام السياسي نظاما مستقرا ويتمتع بنوع من الأمن والهدوء لا تحكمه سلطة دكتاتورية فردية او أحزاب أحادية المنهج، والتكوين ويتمتع بقدر معقول من التعددية الحزبية التي تمارس دور الرقيب على مجمل السياسات المحلية والقرارات التي تخص امن وسلامة واقتصاد المجتمع ككل، في مثل هكذا نظام سياسي تعددي قائم على أساس الكفاءة والعدل والشفافية سنجد حتما ان معدلات البطالة تشهد انخفاضات وانحدارات ملحوظة، بل على العكس فإننا قد نلحظ نشاطا ملحوظا في ارتفاع معدلات العمالة والتوظيف، في القطاعات الإنتاجية المختلفة كقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة والبيئة وما الى ذلك.

في حين يشير الكثير من علماء الاجتماع ان البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه، ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية، إلا أن البطالة باعتبارها تصيب الفئات الكادحة والفقيرة أكثر من غيرها ،"بسبب السياسة التسلطية القمعية للأنظمة الدكتاتورية التي كانت تضع الخطوط الحمراء في التعيينات والتوظيفات وحسب المفهوم الحزبي الضيق والعشائري

المقيت، وبما أن البطالة نتيجة طبيعية في النظام الرأسمالي وملازمة له فهي أصبحت حالة عائمة في الأنظمة الدكتاتورية ومنها العديد من اشكال الحكومات الفردية في العالم العربي ،خصوصا وفي العالم الثالث بشكل عام، وقد تكون الأسباب كثيرة منها ألازمة السياسة والحصار الاقتصادي وتشويه الاقتصاد وكثرة نماذجه". (البشرى، 2014، صفحة 106)

إن مثل تلك سياسات تولد بالتأكيد نسبا من البطالة قد تكون كارثية على جميع القطاعات ، في ظل وضع كهذا وتفاقم اعداد البطالة وزيادة الضغوط النفسية على المواطن الكادح البسيط، فاننا لا نتوقع اي مظهرا من مظاهر النزاهة والشفافية ،بل على العكس فاننا نجد ان شبح البطالة قد القى بظلاله على قطاعات واسعة من المجتمع، بحيث تنجم عن تلك البطالة ولا استقرار الأمني مظاهر سلبية عديدة كانتشار واتساع دائرة الفساد المالي والإداري، و تفشي المحسوبية و بيروقراطية المسؤلين وأصحاب القرارات ،وتفكك الاواصر ألاجتماعية التي كانت فيما مضى من اهم وابرز صفات ومكونات المجتمع، و بحكم الفتن والعوز وانخفاض مستوى التعليم كما ونوعا تزايد ظاهرة عمالة الاطفال وهجرة المقاعد الدراسية مبكرا، كنتيجة طبيعية لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر في ظل تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة الى انعدام الامن والاستقرار السياسي، "وتؤدي تداعيات البطالة نتيجة إلى تأثير الوضع السياسي والأمني العام الى تداعيات خطيرة ومنها ما يتعلق بمبدأ الشفافية،حيث أن انتشار البطالة وتفشي الفقر يؤديان بالنتيجة إلى اختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة، ويكون العامل السياسي والأمني من أهم الأسباب التي تقف وراء ذلك،" (البكر، 2007، الصفحات 10-12)، كما ان هنالك عوامل إضافية تساعد على اضمحلال الشفافية والنزاهة واختفائها شيئا فشيئا من بين قاموس ومعجم العلاقات ألإنسانية ومنها كعدم وجود قوانين ردع كافية ومحاكم تحاسب المسيء، وتعرف الشفافية بأنها الوصول إلى المعلومات، و تتزايد دقة الشفافية كلما كان الوصول إلى المعلومات يخلو من التعقيد وكانت واضحة لا غموض فيها، و يمكن الاطلاع عليها وينتج عنها ان دراسة هذه المعلومات تصب في المصلحة العامة، ومصلحة اكبر عدد من الناس، إن الوصول إلى درجة عالية من الشفافية

يتطلب إصلاح مراتب الدرجات الوظيفية بما تحمله من العمالة المقنعة ،وإيجاد فرص عمل دون عمل كي لا يكون هناك ترهل يؤدي إلى ضياع المعلومات و اختفائها .

4 : طرق واساليب المعالجة

إن مشكلة البطالة هي من اخطر المشكلات التى تواجه اقتصاديات العالم النامي عموما واقتصاديات البلدان العربية خصوصا، والجزائر بشكل خاص نظرا لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية و الأمنية فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصرا هاما من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة، أو من خلال هجرتهم إلى الخارج أما على المستوى الاجتماعي فان البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاغتصاب والانتحار ، وفيما يلي اهم التوصيات التي من شانها ان تجعل من عملية مكافحة البطالة امرا ممكنا فيما لو خلصت النية وتوفر القابلية على التضحية من اجل الجميع دون التركيز على المنافع والعوائد الخاصة ومنها:

" يقوم علاج مختلف صنوف البطالة على إيجاد فرص عمل كافية يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد، بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية ومتزايدة من ناحية ويوفر كسباً مرتفعاً ومتنامياً يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس فى المجتمع وارتقاء مستوى الرفاه البشرى مع الزمن من ناحية أخرى" (بومخلوف، 2008، صفحة 117).

ويعنى هذا خلق فرص عمل أفضل من المتاح حاليا على جانبي الإنتاجية والكسب على حد سواء وأكثر بكثير من المطلوب، لمجرد مواجهة البطالة بحيث يمكن للمشتغلين فعلاً فى أى نقطة زمنية الانتقال لأعمال أعلى إنتاجية وأوفر كسباً ويتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشرى، من خلال الاستثمار المكثف فى التعليم والتدريب المستمرين وفى الرعاية الصحية، مع اعطاء عناية خاصة للمستضعفين الفقراء والنساء حتى يتأهل الأفراد فى سوق العمل لفرص العمل الأفضل .

"يتطلب كذلك التصدي لظاهرة البطالة خاصة فى البداية توفير فرص عمل من خلال الإنفاق الحكومى على مشروعات القاعدية الأساسية، مما يحقق وفرة كبيرة لمناصب الشغل من خلال زيادة كفاءة سوق العمل فى سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة وضبط نشاطها فى إطار من سيادة القانون التامة، و استقلال للقضاء استقلال تام و إصلاح الخدمة الحكومية وإقامة نظم فعالة للضمان الاجتماعى و إصلاح نظم الحكم لتصبح معبرة عن الناس بشفافية ومسؤولة أمامهم بفعالية ،وتمكين وتقوية مؤسسات المجتمع المدنى " (رشيد، 2009، صفحة 132) .

و حتى يصبح لعموم الناس وللفقراء خاصة صوت مسموع فى الشأن العام يجب دعم وتشجيع القطاع الخاص المحلي ،ليأخذ دوره في المشاركة في تقليل نسب البطالة عن طريق مساهمته في خلق فرص عمل تتاسب وقدراته، والتوسع في برامج التدريب واعادة التدريب والتاهيل للقوى البشرية العاملة ،وتلك التي تقف في طابور البحث عن فرصة للعمل بالإضافة الى الارتقاء بمستوى التعليم والصحة والإسكان والرعاية الاجتماعية ،من خلال الاستثمارات الموجهة والمدروسة باتجاه البنية التحتية، و اصدار القوانين الخاصة بجذب الاستثمار الاجنبي، مع مراعاة تحديد سبل ووسائل الاستثمار الاجنبي بحيث لاتؤدي الى نتائج ضارة وسلبية على الاقتصاد، حيث ان راس المال الاجنبي لايهتم الا بتحسين مستويات عوائده الربحية، سواءا عن طريق الاستفادة من الامتيازات الممنوحة له او من خلال مساهماته في تهريب رؤوس الاموال الى الخارج، دون اعادة استثمارها من جديد في اقتصاد الدولة المضيفة، "فضلا عن دور راس المال الاجنبي الذي يعمل وفق اجندته التي تكفل له حماية عوائده المتحققة فضلا عن سياساته التشغيليه، من خلال استخدام العمالة الخارجية التي تتسم بالكفاءة المتطورة والابتعاد عن استخدام العمالة المحلية، الامر الذي يضعف من امكانية استفادة العمالة المحلية من تطوير امكانياتها ،" (غيات، 2015، صفحة 92)، و العمل على وضع قاعدة معلومات حديثة للقوى العاملة تشتمل على التصنيفات والتفريعات الأساسية، وذلك نظراً لأهميتها في تسهيل عملية البحث العلمي، ولدعم دقة

نتائجه في تمثيل الواقع ووصفه وتقييمه، نظراً لارتفاع نسبة تمثيل المرأة في التركيبة السكانية ومحدودية خيارات العمل المتاحة لها في الوقت الراهن ،يتعين إتاحة الفرصة أمامها بشكل أكبر للإسهام في قوة العمل وذلك من خلال توسيع مجالات نطاق عمل المرأة وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة ، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل حركة انتقال الأيدي العاملة من مهنة الى أخرى ، وإزالة ما يعترض هذه الحركة من صعوبات تتعلق باعتبارات اجتماعية أو نفسية معينة أو إدارية ، و تحقيق نمو متوازن في نسب العمالة الوطنية في جميع المناطق، بإتباع سياسة مناسبة لتوطين الصناعة، وفق ظروف كل منطقة و إتخاذ الاجراءات والوسائل لزيادة عائد الصادرات، و تجنب التقلبات العنيفة في هذا العائد مع تشجيع و الاستعانة برأس المال الأجنبي، ووضع التسهيلات المناسبة له حتى لا تتعرض سياسات العمالة الى صعوبات تؤدي الى فشلها نتيجة اختلال في ميزان المدفوعات في الدولة ، وأخيرا فان مستوى حجم ألاستثمارات و بالتالي مدى سرعة التغلب على البطالة أو مدى امتصاص العاطلين، يتوقف على مدى كفاية رأس المال اللازم لحجم الاستثمارات المطلوبة مع اتخاذ الوسائل الكفيلة بتقييد الاستهلاك واعادة توزيعه بحيث تتجه كل زيادة ممكنة من الناتج القومي الى الاستثمار ، و في مقدمة هذه الوسائل اتباع سياسة مالية فعالة و سياسة هادفة للأجور وسياسة إدارية حازمة.

5-خاتمة

أضحت مشكلة البطالة عائقا تنمويا كبيرا في الكثير من دول العالم الثالث وأصبحت سببا في تهديد استقرار العديد من الأنظمة والحكومات، في ظل المعدلات المتزايدة للنمو السكاني في هذه البلدان وزيادة الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، تنعكس بلا شك البطالة التي يعاني منها شباب دول العالم النامي وكذلك البعض من دول العالم المتقدم على حد سواء على سلوكهم وتلقي بظلالها على المحيط الاجتماعي حيث بدأت تظهر في البعض من مجتمعات الدول النامية المحافظة (اجتماعيا وسلوكيا) صورا لأوضاع شاذة على شكل تعاطي المخدرات والسرقة والاغتصاب والإحساس بالظلم الاجتماعي وما يتولد عن هذا

الاحساس بالاحباط والهزيمة الداخلية من قلة الانتماء والعنف وارتكاب الأعمال الإرهابية والتخريبية وقد تقوم فئات اخرى بالكبت بداخلها مما يتحول بمرور الوقت إلى شعور بالإحباط ويخلق شبابا مدمرا نفسيا وعضويا.

مكافحة البطالة إذاً، كما ألمحنا سابقاً ليست شأناً قطاعياً خاصا بل هو مجتمعي شامل، والواقع أن هذا هو حال كل القضايا المهمة فقد صار الحل الجذري الشامل حتمياً إن أُريد حل ناجع على الإطلاق.

المراجع.

1-احمد السيد النجار. (2 أكتوبر ، 2004). تقرير اقتصادي يحذر من البطالة المقنعة في العالم العربي. مجلة الجزيرة ، صفحة 10.

2-احمد مشاري العدواني. (1990). النظام الاقتصادي الدولي المعاصر. الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب.

3-اسماعيل محمد هشام. (1978). .محاضرات التطور الاقتصادي. بيروت: دار النهظة العربية .

4-الغريب مصطفى، البطالة اكبر تحدي تواجهه دول الخليج منذ عقود موقع قناة العربية الاخباري 25 مايو 2005 م. (25 ماي ، 2005). موقع قناة العربية . تاريخ الاسترداد 21 جوان، 2020، من العربية الاخبارية .

5-بوفلجة غيات. (2015). القيم الثقافية وفعالية التنظيمات،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .

6-حمدوش رشيد. (2009). مسالة الرابط الاجتماعي في الجزائر المعاصرة. الجزائر: دار هومة.

7-رفعة محجوب. (1973). الاقتصاد السياسي. القاهرة: دار النهضة.

8- رمزي زكي. (1998). الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الراسمالية العالمية المعاصرة. 2 (صفحة 35). الكويت : دار المعرفة .

9- زياد احمد العبادي. (2015). .نظام المعلومات الفعال في ادارة الازمات. عمان : دار اراية .

10- سماهر رافع. (2010). شرح راس المال لكارل ماركس. القاهرة : دار العالمية .

11- شريف نافع. (2007). البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل. القاهرة شبكة الاخبار العربية.

12- محمد الامين البشرى. (2014). علم ضحايا الجريمة وتطبيقاته في الدول العربية. الاردن: دار حامد للنشر.

13- محمد بومخلوف. (2008). واقع الاسرة الجزائرية. الجزائر: مخبر الوقاية والارغونوميا.

14- محمد عبدالله البكر. (10 جوان ، 2007). اثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة واثارها في المملكة العربية السعودية). مجلة المال والاقتصاد ، الصفحات 12-10.